# سوريا بعد الاستبداد: لماذا لا يبدو الإسلاميون المتمردون مؤهلين لحكم ديمقراطي؟*

بقلم: فواز جرجيس
أستاذ في جامعة لندن وهو متخصص في الشؤون السياسية والاستراتيجية (للشرق الأوسط)
تحرير: د. عمار شاهين
ترجمة: صفا مهدي عسكر

23 شباط 2025

حقوق النشر محفوظة لمركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية

لا يجـــــوز نشـــــر أي من هذه الابحـــــاث والدراســـات والمقالات الا بموافقة المركز، ويجوز الاقتباس بشرط ذكر المصدر كاملا، وليس من الضروري ان تمثل المقالات والابحاث والدراسات والترجمات المنشورة وجهة نظر المركز وانما تمثل وجهة نظر الباحث

بعد خمسة عقود من الحكم الاستبدادي انتهى عهد عائلة الأسد في سوريا، ورغم أن للسوريين كل الحق في الاحتفال بهذه اللحظة فإن معركتهم لم تُحسم بعد، فالإطاحة النهائية ببشار الأسد على الرغم من أنها بدت مفاجئة كانت امتدادًا لمسار طويل بدأ مع الاحتجاجات المناهضة لحكمه في عام 2011. واليوم تواجه سوريا تحديات مشابهة لما شهدته دول عربية أخرى بعد ثورات الربيع العربي، فقد قاد هذه الثورات في البداية طيف متنوع من الفاعلين المجتمعيين من قوميين علمانيين وطلاب ومثقفين ونشطاء يساريين لكن في معظم الحالات انتهى الأمر بسيطرة الجماعات الإسلامية عليها، مما أدى إلى استبدال الحكم السلطوي بصيغة دينية من الاستبداد، ولم يكن هذا التحول مستغربًا اذ ان هذه الجماعات كانت الأكثر تنظيمًا وانضباطًا وقيادة وهي عوامل حاسمة في ظل الفراغ السياسي.

لقد أدت محاولات الأسد الوحشية لتأجيل سقوطه إلى إضعاف سوريا وجعلها أكثر عرضة لظهور مستبد جديد، وعلى مدار 14 عامًا من الحرب الأهلية العنيفة تدهورت الأوضاع المعيشية لملايين السوريين وغرقت البلاد في الفقر والمجاعة، فيما قُتل أكثر من نصف مليون شخص. كما عمّقت الحرب الانقسامات العرقية والطائفية وفتحت المجال أمام تدخلات القوى الإقليمية والدولية المتنافسة، ومع انهيار أجهزة الأمن التي كانت تفرض قبضتها الحديدية أصبح السوريون في حالة يأس بحثًا عن عشرات الآلاف من المفقودين الذين اعتُقلوا أو اختفوا قسرًا، وفي ظل هذا الواقع المدمر لا يمكن لسوريا أن تتحمل حكومة جديدة تعتمد على هيمنة حزب أو جماعة واحدة.

في هذا السياق برزت هيئة تحرير الشام كالقوة المهيمنة الجديدة في سوريا وأثارت بعض الآمال من خلال تعهدها باتباع نهج مختلف، فبينما تُعد الجماعة تنظيمًا سلفيًا-إسلاميًا محافظًا فقد سعت إلى ضم فصائل إسلامية أخرى ذات توجه مشابه إلى جانب بعض القوميين في سباقها للسيطرة على دمشق، وأثناء قيادته للمعقل المعارض في إدلب عُرف زعيم الهيئة باسمه الحركي أبو محمد الجولاني لكنه تخلى عنه الآن لصالح اسم مدني أحمد الشرع كما استبدل بزته العسكرية ببدلة رسمية.

لكن هناك مؤشرات مقلقة على أن (هيئة تحرير الشام) تتجه نحو إقصاء التعددية وترسيخ حكم أحادي قائم على الأيديولوجيا الإسلامية، وبالنظر إلى أن هذا المسار تكرر تاريخيًا فإن كسره سيتطلب استجابة حازمة - يقودها السوريون أنفسهم بالدرجة الأولى، ولكن بدعم من قوى خارجية أيضًا.

* Fawaz A. Gerges, Syria's Post-Authoritarian Trap Why Islamist Rebels Are Unlikely to Become Democratic Rulers, FOREIGN AFFAIRS, January 27, 2025.

**احذروا الفجوة الهوة بين وعود هيئة تحرير الشام وواقع الحكم في سوريا**

تناولت التغطية الإعلامية لانتفاضة كانون الاول الأخيرة باعتبارها استكمالًا غير مكتمل للربيع العربي السوري، لكن الإطاحة بالأسد لم تحقق بعد المطالب الأساسية التي ناضل من أجلها المحتجون، لطالما قدّم الأسد وهو من الطائفة العلوية نفسه كحامٍ للأقليات العرقية والدينية، إلا أن هذا الادعاء كان مضللًا اذ ان حكمه الاستبدادي طال جميع السوريين مدمّرًا بلادهم. في المقابل ضمت الحركات الوطنية والحقوقية والمهنية التي قادت ثورة سوريا خلال الربيع العربي طيفًا واسعًا من السنّة ذوي التوجهات الكوزموبوليتية، الذين يرفضون التفسير المتشدد للإسلام الذي تتبناه هيئة تحرير الشام، لقد كان هدفهم تحقيق مواطنة متساوية لجميع السوريين وليس فرض حكم ديني.

منذ توليه السلطة في كانون الاول أطلق أحمد الشرع (المعروف سابقًا بأبي محمد الجولاني) حملة دبلوماسية مكثفة لإقناع العالم بأنه سيحكم بأسلوب شامل ومعتدل، وخلال سلسلة لقاءات مع مسؤولين غربيين وعرب سعى إلى طمأنة المجتمع الدولي بأن سوريا الجديدة لن تشكل تهديدًا لجيرانها وأن هيئة تحرير الشام ستركز على استعادة الاستقرار الداخلي، وإعادة بناء مؤسسات الدولة وإنعاش الاقتصاد المتدهور. كما حرص الشرع على النأي بنفسه عن الأنظمة الإسلامية الأخرى مؤكدًا أن "سوريا ليست أفغانستان" وأن "منطق الدولة يختلف عن منطق الثورة"، ووعد بحماية حقوق النساء والأقليات وتعهد بعدم الانتقام من أنصار الأسد السابقين، حتى إن دبلوماسياً أمريكيًا رفيع المستوى زار دمشق في كانون الاول للمرة الأولى منذ أكثر من عقد ووصف الشرع بأنه "براغماتي".

لكن هناك هوة متزايدة بين هذا الخطاب التطميني والإجراءات الفعلية التي تتخذها هيئة تحرير الشام على الأرض، ففي كانون الاول تعهد الشرع بإنشاء سلطة انتقالية بمشاركة السوريين من مختلف التوجهات لكنه تراجع لاحقًا عن هذا الوعد مشيرًا إلى أن إعادة بناء النظام القانوني وإجراء تعداد سكاني قد يستغرقان سنوات وأن صياغة دستور جديد قد تستغرق ثلاث سنوات أخرى فيما قد تتأخر الانتخابات أربع سنوات إضافية، وخلال هذه الفترة تعمدت هيئة تحرير الشام ترسيخ سيطرتها على المؤسسات الأمنية والاقتصادية والقضائية لضمان إحكام قبضتها على الحكم.

في 10 كانون الاول عيّن الشرع أحد المقربين منه محمد البشير رئيسًا للحكومة الانتقالية حتى آذار ليقوم الأخير بتشكيل إدارة تضم شخصيات كانت تدير معاقل الهيئة في محافظة إدلب الشمالية، وأسند الوزارات السيادية مثل الدفاع والاستخبارات والاقتصاد والخارجية إلى شخصيات موثوقة من دائرته الضيقة، كما كلف الشرع

حركة أحرار الشام وهي جماعة إسلامية مسلحة موالية له بإدارة المدن السورية الكبرى ما يعني فعليًا نقل حكومة إدلب إلى دمشق مع تهميش القوى السياسية العلمانية والمعتدلة.

بدعم من تركيا نجح الشرع أيضًا في إقناع بعض الفصائل المسلحة بتسليم أسلحتها والانضمام إلى وزارة الدفاع في الحكومة الانتقالية، لكنه سرعان ما قام بترقية 50 قائدًا إسلاميًا متشددًا إلى مناصب عسكرية رفيعة من بينهم مقاتلون أجانب من الصين ومصر والأردن وطاجيكستان وتركيا، ويتضح أن الجيش السوري الجديد سيلعب دورًا في فرض هوية إسلامية على الدولة اذ أطلقت وزارة الدفاع برنامجًا تدريبيًا يشمل دورة في الشريعة الإسلامية لمدة 21 يومًا لجميع المجندين الجدد إلى جانب التدريبات العسكرية، كما أصدرت الوزارة بيانًا أكدت فيه أن "الجيش الجديد سيعمل يدًا واحدة لخدمة ديننا".

يؤكد الشرع أن "ثورة كانون الاول" تخص جميع السوريين لكن ممارسات هيئة تحرير الشام وتحالفاتها الإسلامية تشير إلى أنها تتصرف وكأنها وحدها أسقطت الأسد وأن السلطة باتت ملكًا لها دون غيرها، وقد أصيب القوميون العلمانيون والنشطاء الحقوقيون بالصدمة من إقصائهم التام من الحكومة الجديدة، وعلى الرغم من أن هيئة تحرير الشام لم تنفذ حتى الآن عمليات انتقام واسعة النطاق ضد أنصار الأسد فقد أبلغت منظمات حقوقية سورية عن عمليات إعدام ميداني واختفاء قسري لأفراد من الطائفة العلوية. وفي الوقت نفسه لا تزال بعض الفصائل المعارضة القوية مثل قوات سوريا الديمقراطية ذات القيادة الكردية ترفض تسليم أسلحتها، مصرّة على ضرورة أن تثبت هيئة تحرير الشام التزامها الحقيقي بالشفافية والشمولية قبل اتخاذ أي قرارات بشأن مستقبلها السياسي والعسكري.

**الدوائر المتشددة السلطة في سوريا ما بعد الأسد**

رغم أن هيئة تحرير الشام قد نأت بنفسها عن تنظيم القاعدة الذي انبثقت منه، فإنها لم تتخلَّ عن التزامها بالسلفية التي تقوم على الاعتقاد بأن التطبيق الصارم للشريعة هو أساس النظام السياسي المستقر، وبغض النظر عن الخطاب الذي تتبناه الهيئة في لقاءاتها مع المسؤولين الغربيين، فإن قادتها لا يؤمنون بأن إرادة الشعب هي مصدر الشرعية السياسية ما يجعل من غير المرجح أن يقبلوا بمبدأ الحكم الديمقراطي.

ومع ذلك لا يعني هذا أن هيئة تحرير الشام تسعى إلى تكرار تجربة طالبان في أفغانستان أو فرض قمع مشابه لما مارسه تنظيم داعش في العراق وسوريا، فقد أكد أحمد الشرع (المعروف سابقًا بأبي محمد الجولاني) أن سوريا ليست مجتمعًا قبليًا كأفغانستان مشددًا على الاختلاف بين الحالتين، غير أن الهيئة استغلت حملتها المعلنة لمكافحة التطرف الديني في إدلب والتي لاقت ترحيبًا دوليًا لإخفاء نزعتها السلطوية، فمن خلال نهج سياسي براغماتي تمكن الشرع من تحويل جماعة مسلحة غير منظمة إلى قوة عسكرية شبه محترفة مقدمًا ترسيخ سلطته على حساب النقاء العقائدي. وقد نجح في تحقيق ذلك عبر الموازنة بين التيار المتشدد داخل الهيئة والعناصر البراغماتية، وغالبًا ما

انحاز للأخيرة لكنه لم يتردد في استخدام أساليب قمعية صارمة، شملت تصفية وسجن بعض المتطرفين داخل التنظيم.

يرجح أن يستند النظام الجديد في دمشق إلى مزيج من الإسلام السني المحافظ والقومية السورية ما قبل البعث والتكنوقراطية الوظيفية وهو خليط يشبه إلى حد كبير الأسس الأيديولوجية التي يقوم عليها حزب العدالة والتنمية التركي، وتلعب تركيا دورًا محوريًا في دعم الشرع حيث تقدم له المساعدة والمشورة لترسيخ سلطته، مما يجعلها الفاعل الخارجي الأكثر تأثيرًا في مستقبل سوريا.

في نهاية المطاف ستستند شرعية الحكومة الجديدة إلى تفسير سلفي للإسلام وسيادة الأغلبية، فلم يستخدم الشرع قط مصطلح "الديمقراطية" إذ يعتبرها مفهومًا علمانيًا غير إسلامي، وبدلًا من ذلك يركز على إعادة بناء مؤسسات الدولة وهو ما قد يعني أسلمتها، وقد تجلى هذا التوجه في تصريحات شادي محمد الواسي وزير العدل الجديد الذي أكد في مطلع كانون الثاني أن 90% من السوريين مسلمون وبالتالي فإنهم سيصوتون لصالح تطبيق الشريعة، ما يدل على أن الهيئة لا ترى الانتخابات كغاية ديمقراطية بل كوسيلة لترسيخ الحكم الإسلامي.

وبالفعل بدأت الحكومة المؤقتة بإعادة صياغة المناهج الدراسية الوطنية لتعكس رؤية إسلامية متشددة للتاريخ السوري حيث تم حذف مواضيع مثل نظرية التطور من المناهج التعليمية، وطالما أن ميزان القوى يميل لصالح الإسلاميين فان سوريا الجديدة لن تستطيع التخلص تمامًا من إرثها الاستبدادي، فالتاريخ يقدم لنا دروسًا واضح: ففي إيران عام 1979 أسقطت تحالفات واسعة ضمت الطبقة الوسطى والمثقفين والقوميين والإسلاميين المعتدلين واليساريين نظام الشاه محمد رضا بهلوي، لكن بعد سقوطه نجح التيار الديني المحافظ في اختطاف الثورة مستغلًا تنظيمه المحكم واستعماله للمؤسسات الدينية وقيادته الكاريزمية واستعداده لاستخدام العنف ضد خصومه مما مكنه من إقصاء التيارات الليبرالية والعلمانية وإقامة نظام ديني. وبالمثل كانت انتفاضات الربيع العربي في البداية مدفوعة بتحالف متنوع ضمّ الطلاب والحقوقيين والنقابات العمالية والمثقفين من الطبقة الوسطى، لكن في مصر وليبيا وتونس واليمن، دخل الإسلاميون على خط الاحتجاجات متأخرين، إلا أنهم سرعان ما استحوذوا عليها.

أما في سوريا فقد دفعت وحشية الأسد المفرطة إلى عسكرة الثورة ما فتح المجال أمام الفصائل الأكثر تشددًا، ونتيجة لذلك باتت هيئة تحرير الشام وغيرها من الجماعات المسلحة المستفيدين غير المقصودين من سقوط النظام، والتاريخ الحديث في المنطقة يظهر أن الإسلاميين هم الورثة الأكثر احتمالًا للأنظمة الاستبدادية بعد سقوطها وبمجرد وصولهم إلى السلطة يصبح اقتلاعهم أمرًا بالغ الصعوبة.

**التحول السياسي في سوريا التحديات والحلول الممكنة**

تواجه سوريا تحديات هائلة تحول دون تحقيق انتقال سياسي سلس حيث تتفاقم العقبات العملية نتيجة

لانعدام الثقة بين الأطراف الفاعلة التي تتنافس على النفوذ والمزايا، بشكل عام كلما قلّ التدخل الخارجي في الشؤون الداخلية السورية زادت فرص نجاح الانتقال إلى نظام سياسي شامل وفعّال، ومن هنا يجب على دول الجوار مثل إيران و(إسرائيل)** وتركيا والدول العربية التوقف عن دعم الفصائل الانفصالية والانخراط في الشؤون الداخلية للبلاد. على الرغم من ذلك يمكن للتدخلات الإيجابية من بعض الفاعلين الخارجيين أن تسهم في دفع عملية الانتقال إلى الأمام، على سبيل المثال تواصل قوات سوريا الديمقراطية المدعومة من الولايات المتحدة الاشتباك مع الفصائل المدعومة من تركيا في شمال شرق سوريا، ومن الضروري إشراك القادة الأكراد في عملية اتخاذ القرار داخل سوريا وهو ما يمكن للولايات المتحدة تسهيله من خلال نفوذها الكبير على هذه القوات.

يمكن أن يكون الحل الأنسب هو تشكيل حكومة شاملة توازن بين الحفاظ على وحدة سوريا وتلبية تطلعات الأكراد بالحكم الذاتي مما يساعد في معالجة المخاوف الأمنية التركية، وعلاوة على ذلك فإن إنشاء حكومة فعّالة وشاملة يمكن أن يسهم في منع عودة تنظيم داعش الذي يستغل الفوضى السياسية والاجتماعية للتمدد، وهذا قد يسمح أيضًا للولايات المتحدة بخفض وجودها العسكري في سوريا عبر سحب قواتها البالغ عددها 2000 جندي. ودعا المجلس الوطني السوري الائتلاف المعارض الذي نشأ أثناء الربيع العربي إلى أن تتولى الأمم المتحدة إشرافًا على عملية صياغة الدستور السوري الجديد بحيث تقتصر مهمتها على التوجيه لا الإدارة المباشرة، ليس هناك ما يمنع إجراء انتخابات حرة ونزيهة في غضون 18 شهرًا، شريطة توفر آليات مراقبة دولية.

لكن لضمان نجاح هذه الجهود لا بد من إشراك طيف واسع من القوى السياسية والمجتمعية بدلاً من الاقتصار على هيئة تحرير الشام فقط، فإذا تمكنت المعارضة السورية والمجتمع المدني من التنظيم والعمل الجماعي فسوف تكون قادرة على الحد من النزعات الاستبدادية لدى الهيئة، من الضروري أن تمارس القوى الدولية ضغوطًا أكبر على أحمد شرع رئيس الحكومة السورية المؤقتة لضمان تسريع إجراءات تشكيل حكومة شفافة وشاملة، لن يكون هناك تقدم حقيقي في سوريا إلا إذا تم قطع العلاقات مع الإرث الاستبدادي وحكم الحزب الواحد و يجب على شرع إشراك الأحزاب السياسية والمستقلين الذين شاركوا في الثورة ضد الأسد منذ عام 2011 في عملية الانتقال.

** مقتضيات الأمانة العلمية، وضرورات الترجمة الدقيقة، تم الإبقاء على كلمة (إسرائيل)، وهو لا يعني اعتراف المركز بها، وما هو مكتوب يمثل راي وأفكار المؤلف.

على الرغم من أن هيئة تحرير الشام تعهدت بعقد مؤتمر وطني للحوار، إلا أنها رفضت دعوة الأحزاب السياسية والمعارضة للمشاركة مما يثير شكوكًا حول التزامها بالشمولية السياسية، ومع ذلك تمتلك القوى الخارجية أدوات ضغط أكبر مما تستخدمه حاليًا، على سبيل المثال يمكن ربط رفع تصنيف الهيئة كمنظمة إرهابية بخطوات عملية نحو تشكيل حكومة أكثر انفتاحًا. بغض النظر عن نجاح الضغوط المباشرة على شرع يجب على الولايات المتحدة وحلفائها بدء رفع العقوبات الاقتصادية التي تسببت في إعاقة الاقتصاد السوري، هذا سيسهم في تسهيل وصول المساعدات الإنسانية وتحفيز التحويلات المالية من السوريين في الخارج لدعم الاقتصاد المحلي. وتشير تقارير الأمم المتحدة إلى أن 90% من السوريين يعيشون تحت خط الفقر و75% منهم بحاجة ماسة إلى مساعدات إنسانية، كما أن سبعة ملايين سوري نزحوا داخليًا بينما أكثر من خمسة ملايين فروا إلى دول مثل مصر والعراق والأردن ولبنان وتركيا، وبالتالي فان الكثير من السوريين القادرين على إعادة بناء بلادهم مشغولون بمكافحة الفقر ومعزولون عن دوائر اتخاذ القرار، إذا لم يتم تمكين هؤلاء المواطنين من المشاركة في عملية الحكم فان فرصة تاريخية لبناء سوريا جديدة ستضيع وسيتكرر النمط التاريخي المظلم الذي لطالما ميّز البلاد.